

المقطع السادس

قال الشيخ رحمه الله:

«فصل:

وَمِنْ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - : أَنَّهُ الْفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ، لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يُخْرِجُ شَيْءٌ عَنْ مَشِيئَتِهِ، وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ شَيْءٌ يُخْرِجُ عَنْ تَقْدِيرِهِ وَلَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ تَدْبِيرِهِ، وَلَا مَحِيدَ عَنِ الْقَدَرِ الْمَقْدُورِ، وَلَا يَتَجَاوَزُ مَا خُطِّ فِي اللَّوْحِ الْمُسْطَوِّرِ، أَرَادَ مَا الْعَالَمُ فَاعِلُوهُ، وَلَوْ عَصَمَهُمْ لَمَا خَالَفُوهُ، وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُطِيعُوهُ جَمِيعًا، لَأَطَاعُوهُ.

خَلَقَ الْخَلْقَ وَأَفْعَالَهُمْ، وَقَدَّرَ أَرْزَاقَهُمْ وَأَجَالَهُمْ، يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ بِحُكْمَتِهِ، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وَقَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾

[الحديد: ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، [وَتُؤْمِنَ] بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، فَقَالَ جَبْرِيلُ: صَدَقْتَ. رواه مسلم^(١).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُوهِ وَمُزَّهِ»^(٢).
وَمِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، الَّذِي عَلَّمَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَدْعُو بِهِ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ:
«وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٨)، وأخرج البخاري نحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥٠).
(٢) ضعيف جدا: أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٣١-٣٢، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨ / ٢٨٧)، وقال: وتسلسل إلى هذا الكلام، وهو كلام صحيح، لكن الحديث واه.
(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي (١٧٤٥)، وابن ماجه (١١٧٨)، وصححه الألباني.

وَلَا نَجْعَلُ قَضَاءَ اللَّهِ وَقْدَرَهُ حُجَّةً لَنَا فِي تَرْكِ أَوَامِرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ، بَلْ يَجِبُ
أَنْ نُؤْمِنَ وَنَعْلَمَ أَنَّ لِلَّهِ عَلَيْنَا الْحُجَّةَ بِإِنْزَالِ الْكِتَابِ، وَبَعَثَةِ الرَّسُولِ، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -:

﴿لَعَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وَنَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا أَمَرَ وَنَهَى إِلَّا الْمُسْتَطِيعَ لِلْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ، وَأَنَّهُ لَمْ
يُجِبْ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَلَا اضْطَرَّهُ إِلَى تَرْكِ طَاعَةٍ، وَقَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿لَا
يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا
أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ
لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧].

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ فِعْلًا وَكَسْبًا يُجْزَى عَلَى حَسَنِهِ بِالثَّوَابِ، وَعَلَى سَيِّئِهِ
بِالْعِقَابِ، وَهُوَ وَاقِعٌ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ.

الشرح:

يدور هذا المقطع حول صفة المشيئة والإرادة، وما يتبع ذلك من الحديث عن

الإيمان بالقدر. والكلام عليه في سبعة مباحث:

المبحث الأول: معنى الإيمان بالقدر، وحكمه، وأدلتها:

المراد بالقَدَر: هو تقدير الله للكائنات حسب ما سبق به علمه، واقتضته حكمته.

والإيمان بالقَدَر واجبٌ، وهو أحد أركان الإيمان الستة. قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

وقال النبي ﷺ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ»^(١).

وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٍ، وَلَا مُدْمِنٌ خَمْرٍ، وَلَا مُكَذِّبٌ بِقَدَرٍ»^(٢).

وقال النبي ﷺ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، وَحُلُوهُ وَمُرُّهُ»^(٣).

المبحث الثاني: معنى الخير والشر في قدر الله:

الخير والشر يكونان باعتبار العاقبة، والحلاوة والمرارة باعتبار وقت إصابته.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) حسن: أخرجه أحمد في مسنده (٢٧٤٨٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٢١)، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦٧٥).

(٣) تقدم تخريجه.

وخير القدر ما كان نافعاً، وشره ما كان ضاراً أو مؤذياً. والخير والشر هو بالنسبة للمقدور وعاقبته؛ فإن منه ما يكون خيراً كالطاعات والصحة والغنى، ومنه ما يكون شراً كالمعاصي والمرض والفقر.

أما بالنسبة لفعل الله - تعالى -، فلا يقال: إنه شر؛ لقول النبي ﷺ في دعاء القنوت الذي علمه الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ»^(١).

فأضاف الشر إلى ما قضاه لا إلى قضائه.

وفي دعاء الاستفتاح: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ...»^(٢)، وقال تعالى عن الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أُرِيدَ يَمِّنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

المبحث الثالث: أركان الإيمان بالقدر:

أركان الإيمان بالقدر أربعة:

الركن الأول: العلم:

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٧٧١)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويراد به: الإيذان بأن الله عالم بكل ما يكون جملة وتفصيلا بعلم سابق؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

الركن الثاني: الكتابة:

ويراد به: أن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، ونبرأها، أي: نخلق الخليقة.

ولقوله ﷺ: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»^(١).

الركن الثالث: المشيئة:

ويراد به: أنه لا يكون شيء في السماوات والأرض إلا بإرادة الله ومشيئته الدائرة بين الرحمة والحكمة، يهدي من يشاء برحمته، ويضل من يشاء بحكمته، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، لا يُسأل عما يفعل؛ لكمال حكمته وسلطانه، وهم يُسألون. وما وقع من ذلك فإنه مطابق

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٥٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لعلمه السابق، ولما كتبه في اللوح المحفوظ، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فأثبت وقوع الهداية والضلال بإرادته.

الركن الرابع: الخلق:

ويراد به: أن كل شيء في السماوات والأرض مخلوق لله - تعالى -، لا خالق غيره، ولا رب سواه، لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

ومما يدخل في هذه المرتبة أفعال العباد؛ فهي داخلة في عموم خلقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فهي من الله خلقا وإيجادا وتقديرا، وهي من العباد فعلا وكسبا، فالله هو الخالق لأفعالهم، وهم الفاعلون لها، قال تعالى - على لسان إبراهيم -: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

وجمعت أركان القدر الأربعة في قول القائل:

علم، كتابة مولانا، مشيئته كذاك خلق وإيجاد وتكوين^(١)

(١) أنشده غير واحد من أهل العلم، من غير نسبة إلى قائله. ينظر: «القول المفيد» (٢/ ٤٠٥).

المبحث الرابع: أنواع التقدير:

ينقسم التقدير الإلهي باعتبار عمومته وخصوصه إلى أربعة أقسام.

أولاً: التقدير العام: وهو تقدير الرب لجميع الكائنات، بمعنى: علمه بها وكتابتها لها.

ويدل على هذا النوع أدلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

وقال النبي ﷺ: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»^(١).

ثانياً: التقدير العمري: وهو تقدير كل ما يجري على العبد في حياته إلى نهاية أجله، وكتابة شقاوته أو سعادته.

وقد دل على ذلك قول النبي ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ»^(٢).

(١) تقدم تخرجه.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢٠٨) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٢٦٤٣).

ثالثا: التقدير السنوي: وذلك في ليلة القدر من كل سنة، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤].

قيل في تفسيرها: يُكْتَب فيها - أي: في ليلة القدر - ما يحدث في السنة من موت، وحياة، وعِزٍّ، وذُلٍّ، ورزق، ومطر .. حتى الحُجَّاج، يقال: يحج فلان، ويحج فلان^(١).

رابعا: التقدير اليومي: ويدل عليه قول الله - تعالى -: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

قيل في تفسيرها: شأنه أن يعز ويذل، ويرفع ويخفض، ويعطي ويمنع، ويغني ويُفقر، ويضحك ويبكي، ويميت ويحيي إلى غير ذلك^(٢).

المبحث الخامس: الاحتجاج بالقدر:

أفعال العباد من طاعات ومعاصٍ كلها مخلوقة لله - كما سبق -، ولكن ليس ذلك حُجَّةً للعاصي على فعل المعصية، وذلك لأدلة كثيرة منها:

(١) ينظر: «الدر المشور» (٣٩٩/٧).

(٢) ينظر: «الدر المشور» (٧٠٠/٧).

أولاً: أن الله - سبحانه - أضاف عمل العبد إليه وجعله كسباً له، فقال:
﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧]، ولو لم يكن له اختيار في
الفعل وقُدرة عليه = ما نُسب إليه.

ثانياً: أن الله أمر العبد ونهاه، ولم يكلفه إلا ما يستطيع؛ لقوله تعالى: ﴿لَا
يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾
[التغابن: ١٦].

ولو كان مجبوراً على العمل ما كان مستطيعاً على الفعل أو الكف؛ لأن المجبور
لا يستطيع التخلص منه.

ثالثاً: أن كل واحد يعلم الفرق بين العمل الاختياري والإجباري، وأن الأول
يستطيع التخلص منه.

رابعاً: أن العاصي قبل أن يُقَدَّم على المعصية لا يدري ما قُدِّر له، وهو باستطاعته
أن يفعل أو يترك، فكيف يسلك الطريق الخطأ ويحتج بالقدر المجهول؟! أليس من
الأحرى أن يسلك الطريق الصحيح، ويقول: هذا ما قُدِّر لي؟!

خامساً: أن الله - سبحانه - أخبر أنه أرسل الرسل لقطع الحُجَّة: ﴿لَئَلَّا
يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ولو كان القدر
حُجَّة للعاصي = لم تنقطع بإرسال الرسل.

سادسا: قال الله - تعالى - : ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾، فهم قالوا هذا على سبيل الاحتجاج بالقدر على معصية الله، فردّ الله عليهم بقوله: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾، ولو كانت حجتهم صحيحة ما أذاقهم الله بأسه، ثم قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

• إشكال وجوابه:

جاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُونَا خَيِّتْنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ! قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى، اضْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرِ قَدَرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى» ثلاثاً^(١)، أي غلبه بالحجة مع أن آدم احتج بقضاء الله وقدره. فما الجواب؟

الجواب:

هذا ليس احتجاجا بالقضاء والقدر على فعل العبد ومعصيته، لكنه احتجاج بالقدر على المصيبة الناتجة من فعله، فهو من باب الاحتجاج بالقدر على المصائب

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٦١٤) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٢٦٥٢).

لا على المعائب؛ ولهذا قال: «خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ». ولم يقل: عصيت ربك فأخرجت من الجنة.

إذن احتج آدم بالقدر على الخروج من الجنة الذي يعتبر مصيبة، والاحتجاج بالقدر على المصائب لا بأس به.

المبحث السادس: المخالفون في باب القضاء والقدر:

المخالفون للحق في القضاء والقدر طائفتان:

الطائفة الأولى: الجبرية؛ يقولون: العبد مجبور على فعله، وليس له اختيار في ذلك. ونردُّ عليهم بأمرين:

أولاً: أن الله أضاف عمل الإنسان إليه وجعله كسباً له يُعاقَب ويُثاب بحسبه، ولو كان مجبوراً عليه ما صح نسبته إليه ولكان عقابه عليه ظلماً.

ثانياً: أن كل واحد يعرف الفرق بين الفعل الاختياري والاضطراري في الحقيقة والحكم، فلو اعتدى شخص على آخر وادَّعى أنه مجبور على ذلك بقضاء الله وقدره = لعدَّ ذلك سفهاً مخالفاً للمعلوم بالضرورة.

الطائفة الثانية: القدرية؛ يقولون: العبد مستقل بعمله ليس لله فيه إرادة، ولا قدرة، ولا خلق.

ونرد عليهم بأمرين:

أولاً: أنه مخالف لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

ثانياً: أن الله مالكُ السماوات والأرض فكيف يكون في ملكه ما لا تتعلق به إرادته وخلقه؟!

المبحث السابع: أقسام الإرادة والفرق بينها:

إرادة الله تنقسم إلى قسمين: كونية وشرعية:

أولاً: الإرادة الكونية: هي التي بمعنى المشيئة، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

ثانياً: الإرادة الشرعية: هي التي بمعنى المحبة، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧].
والفرق بينهما:

- ١ - أن الكونية يلزم منها وقوع المراد، والشرعية لا يلزم وقوعه.
- ٢ - في الإرادة الشرعية يلزم أن يكون المراد فيها محبوباً لله - تعالى -، ولا يلزم ذلك في الكونية.

